نشأة و تطور نظام إدارة الوقف في الجزائر أثناء الحكم العثماني

د. عبد الكريم بوحميدة
أستاذ محاضر قسم ب
جامعة غرداية

ظهر الوقف في الجزائر منذ الأزل مجسدا في المساجد الزوايا و بعض الممتلكات الخاصة، إذ كانت عوائده تقدم في شكل مساعدات و مساهمات إنسانية للفقراء و المحتاجين. و عند امتداد الحكم العثماني إلى شمال إفريقيا و في الجزائر بالأخص، قام بنشر نظام خاص للأوقاف مجسدا في عدة صور، تقوم على تنظيمه و إدارته هيئات خاصة ،قد تختلف حسب اختلاف طبيعة و صفة ذلك الوقف. كما كلف مسيرون و مشرفون على إدارة هذه الأوقاف بموجب تنظيم إداري داخلي تتحكم فيه عدة معطيات ،كل هذا كان من أجل حماية الأوقاف و تشجيعها للصالح العام و هو ما كان سببا في تكريس نظام لإدارة الأوقاف بصورة كبيرة في الجزائر.و التي أصبحت كموروث تراثي و إسلامي محض يستغل أغلبها الى الآن، كل هذا جعل من المنظم الجزائري بعدها يجسد ذلك بموجب استحداث قانون خاص بالأوقاف و هو القانون رقم 91-10 الذي جاء بهيكل تنظيمي و إداري يسهر على حماية الأوقاف و إدارتها مسيرا بوزارة خاصة و بتنظيم إداري على مستوى مختلف المصالح الإدارية التابعة لها.

كلمات دالة: الوقف،الحبوس،نظام الوقف في الجزائر،إدارة الوقف،وكيل الوقف.

Abstract:

The Waqf has appeared in Algeria since time immemorial in mosques and private property, its revenues being derived from humanitarian aid and assistance to the poor and needy. During the Ottoman rule in North Africa and in Algeria in particular, This is done in order to protect the waqfs and to encourage them for the public interest and to protect them. That is why the Waqf management system has been largely devoted to Algeria, which has so far been inherited from heritage and pure exploitation by Islam, so far, all this has prompted the Algerian organizer to incarnate it by the introduction of a law on endowments, law n ° 91-10, with an organizational structure and management to protect the waqf and the ministry In particular and with an administrative organization at the level of the various administrative departments attached to it..

Key words:

The Waqf –Endowment- The Abyss- Waqf system in Algeria- Waqf administration- Waqf agent.

مقدمة:

مرت الأوقاف في الجزائر قبل صدور قانون الأوقاف 91-10بعدة مراحل ألا و هما مرحلة العهد العثماني و مرحلة الاستعمار و أخيرا مرحلة ما بعد الاستقلال حيث شهدت كل حقبة تفاوت و تنوع في نظام إدارة الأوقاف و الجهات المشرفة عليها حسب كل فترة.

إذ ظهرت الأوقاف في الجزائر منذ زمن بعيد من خلال عدة مراحل متأثرة بامتداد الحكم العثماني آنذاك من جهة و من جهة أخرى كان للوعي الاجتماعي و الخيري و أوجه البر و الإحسان عامل أساسي في ترسيخها و انتشارها و الحفاظ

عليها. هذا و قد تأثرت الأوقاف من حقبة إلى أخرى على حسب المؤثرات و الظروف التي كانت تحل بالجزائر إلا أن أهميتها أدت بالضرورة إلى المحافظة عليها و تكريسها أكثر. وقد ساهم وجود الحكم العثماني آنذاك في وضع قواعد شتى من الأوقاف، جلها موجودة معالمها إلى حد الآن و التي شهدت ترميمات عدة لتبين بصمة الدولة العثمانية في وضع هذه المعالم و عليها امتد انتشار و تطور نظام إدارة الأوقاف من فترة إلى أخرى و هو ما سيتم دراسته لاحقا.

والهدف من دراستي في هذا المقال هو تبيان كيف كانت بوادر نشأة نظام إدارة الوقف في الجزائر و صور ذلك، مبينا دور الدولة العثمانية في وضع معالم الوقف في الجزائر و كيف كانت تسيرها، إضافة إلى الإشارة إلى القيمة الحضارية للأوقاف و أهميتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة آنذاك، و التي تعتبر كمصدر لإعطاء إطار مفاهيمي و تنظيمي للوقف وضعت أهم معالمه سابقا ويتم العمل بها إلى اليوم.و هذا قبل التطرق إلى الإطار المفاهيمي و النظام القانوني له و الذي سيتم تناوله في مقالات أخرى تابعة لهذه الدراسة.

أما بالنسبة لطبيعة هته الدراسة سيتم التركيز بالأخص على الصور الأولى لإدارة الأوقاف في الجزائر أثناء الحكم العثماني لها من حيث نشأتها ،جهاز تسييرها ،تطورها و معوقاتها. محددا في ذلك الهيئات التي كانت تشرف على الأوقاف و الأشخاص المكفولين بذلك و جل التنظيمات المنظمة له.و بعد التطرق إلى كل هذا سيتم دراسة الإطار ألمفاهيمي للوقف الذي يتم التوصل إليه من خلال نشأته وصولا إلى تبيان أهم النصوص القانونية و الهيئات المنظمة له حاليا و مدى مساهمته في الحياة الاجتماعية في مقالات أخرى تابعة لنفس الموضوع.

و من خلال كل ما سبق و لمعالجة الموضوع أعلاه أصل إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الدولة العثمانية في نشأة و تنظيم إدارة الأوقاف في الجزائر ؟

و للبحث في الموضوع و الإجابة عن هذه الإشكالية أعتمد على المنهج الوصفي و التحليلي من حيث تناوله إذ يتم وصف صور الأوقاف في العهد العثماني و جهاز تسييرها ،و تحليل جزئياتها من حيث طبيعتها و نظامها...كما أعتمد على المنهج المقارن من حيث التطرق إلى الوقف في الجزائر من خلال مرحلتين أساسيتين ، و يتم المقارنة ما بين نظامين .كما اعتمدت على المنهج التاريخي و الذي يتم في سرد نشأة و تطور الأوقاف في الجزائر أثناء العهد العثماني.

و للإجابة على هذه الإشكالية و البحث في هذا الموضوع أتطرق إلى عنصرين أساسيين و هما:

أولا:معالم ظهور نظام إدارة الأوقاف في الجزائر أثناء الحكم العثماني:

ثانيا:نماذج و صور عن إدارة الأوقاف في الجزائر أثناء الحكم العثماني:

عرف الوقف في الجزائر منذ القدم و هذا قبل مجيء العثمانيين،حيث كانت تركز الأوقاف في تشييد المساجد و تحبيس العقارات من أجل شتى الخدمات العلمية و الاجتماعية المخولة لها و التي كانت الجزائر بحاجة إليها آنذاك و لحد اليوم،فضلا عن ذلك كان هناك إنفاق على الفقراء و المساكين و المحتاجين،حيث شهدت بلاد المغرب العربي الكبير تواجد عدة أوقاف و منها مسجد و مدرسة سيدي أبو مدين شعيب،و كذلك حوالي ثلاثة و عشرون(23)وقفا عقاريا داخل و خارج مدينة تلمسان يرجع تاريخها إلى سنة906هـ-1500م،كما قدرت أوقاف جامع عبد الله صفر بالجزائر و المعروف بجامع سفير ب100هكتار سنة640هـ -1534م[1].

[1]- عبد الرحمن بوسعيد، الأوقاف و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر، مذكرة ماجيستير ،تخصص الدين و المجتمع ،قسم علم الفلسفة،كلية العلوم الاجتماعية،جامعة وهران،2011-2012ص28.

أولا:معالم ظهور نظام إدارة الأوقاف في الجزائر أثناء الحكم العثماني:

انتشرت المؤسسات الوقفية في الجزائر أكثر منذ تواجد الأتراك فيها حيث عملوا على ذلك في كل الدوائر الإدارية التابعة للحكم العثماني في الفترة الممتدة بين أواخر القرن 15م حتى مستهل القرن 19م[1]. كما اتصفت هذه الفترة بازدياد الطرق الصوفية و الزوايا ،خاصة في المدن أينما كان هناك ما يسمى الوقف الأهلي و الذي تتقاسمه المؤسسات الدينية،أما في الأرياف فقد كان يسودها الوقف الخيري إذ كان يعود مردودها للمساجد و الزوايا و ما يلاحظ أنه في سنة 1750م تضاعفت الأوقاف اثني عشرة (12)مرة مقارنة بسنة1600م حتى أصبحت تشكل الأوقاف 66%من مجموع الممتلكات العقارية و الزراعية [2].

و من خلال هذا يلاحظ بأن للعثمانيين آنذاك دور هام في تكريس نظام الأوقاف في الجزائر عبر عدة دوائر إدارية، و نظرا لأهميتها في الحياة الاجتماعية للجزائريين أصبح الالتزام بها ضروري، و هذا ما أدى بتطور نظامها(الأوقاف) بسرعة وجيزة و بنسبة لابأس بها خلال 150سنة[3].

كما ساهمت عدة عوامل في انتشار الوقف في الجزائر ،فبالإضافة إلى الوازع الديني ،حب الخير ،العلم و إصلاح المجتمع ، كانت هناك عوامل أخرى من بينها

[1] – خير الدين بن مشرنن ، إدارة الوقف في القانون الجزائري، مذكرة ماجيستر في الحقوق، تخصص قانون الادارة المحلية،كلية الحقوق ،جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان– ،2011–2012، ص11.

أنظر كذلك: – صالح صالحي،نوال بن عمارة،الوقف الإسلامي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة(عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف)،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،العدد 01،جامعة ورقلة، ديسمبر2014،ص159.

[2] – عبد الرحمان بوسعيد، نفس المرجع،ص29.

أنظر كذلك:– خير الدين بن مشرنن، نفس المرجع، ص86.

[3] – أنظر : – محمود أحمد مهدي،نظام الوقف في التطبيق المعاصر(نماذج مختارة من تجارب الدول و المجتمعات الإسلامية)،البنك الإسلامي للتنمية ،المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، الأمانة العامة للأوقاف (الكويت) ،جدة 1423هـ، ص32.

– للتفصيل أكثر في الإدارة الوقفية أنظر :

– خير الدين بن مشرنن، المرجع السابق، ص89–93.

رغبة المحبسين في توفير مصدر رزق دائم لأفراد أسترهم ،حفظ حقوق اليتامى ،الأرامل و القصر...بالإضافة إلى العامل الرئيسي و هو كون الوقف صدقة جارية تبقى في ميزان حسنات الأشخاص المساهمين في ذلك. و هنا تظهر مكانة الجزائريين في تكريس مبدأ التعاون و التضامن و فعل الخير.

"و من جانب آخر و في أواخر القرن الثامن عشر(ق18) عرفت الجزائر ظروف صعبة أدت إلى تعسف الحكام و هو ما كان سببا بالنسبة للجزائريين إلى تحبيس أملاكهم تحت اسم الحبوس (الوقف) حتى لا تؤول إلى الهيئات التي كانت تستولي على الأملاك التي لا ورثة لهم و تضعها تحت إشراف بيت المال و هذا ما أدى إلى انتشار الوقف بشكل كبير في هذه الفترة" [1] .

إذ ما يلاحظ من خلال هذا أن مبدأ عدم الثقة بين الحكام و المحكومين آنذاك أدى إلى تكريس نظام الوقف لا بغية و إنما خوفا من الاستيلاء عليها و لكن تبقى لكل نيته في ذلك.و هنا يتضح بأن الهيئة التي كانت تنظم الوقف في هذا الوقت هي بيت المال.

ولتبيان معالم الأملاك الوقفية و دور الدولة العثمانية في تكريس نظام لإدارة الأوقاف في الجزائر سيتم الإشارة إلى بعض من نماذج الأوقاف و طرق تسييرها مستخلصين كل من طبيعتها،الهدف منها،تنظيمها و كيفية تسييرها و الأشخاص المكفولين بذلك و الأنظمة التي تحكمها و هذا من خلال العنصر الموالي.

ثانيا: نماذج و صور عن إدارة الأوقاف في الجزائر أثناء الحكم العثماني:

أحصيت الوثائق الوقفية المحفوظة في الأرشيف الوطني الجزائري أكثر من (13583) وثيقة وقفية مقسمة على ثلاث مجموعات و هي[2]:

[1] عبد الرحمان بوسعيد، المرجع السابق، ص 30.

[2] مصطفى رباحي، الأوقاف الاباضية، مذكرة ماجيستر، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر،2006-2007،ص 54.

" المجموعة الأولى تمثل الوثائق الشرعية المتعلقة بالأملاك الوقفية ، و بالأحكام القضائية المرتبطة بها و عددها (13000) وثيقة.

أما المجموعتان الثانية و الثالثة و هي عبارة عن سجلات بيت المال و دفاتر البايليك، و المتعلقة بشؤون سبل الخيرات ، و ودائع بيت المال و ضبط حالات الأملاك، العقارات الواقفة و عددها (583) وثيقة".

من خلال تحليل هذه المعطيات يلاحظ بأن هناك هيئات شرعية تقف على الأوقاف كما كانت هناك هيئات قضائية تفصل في القضايا المتعلقة بها.كما كانت تنظم الأملاك الوقفية في سجلات و دفاتر خاصة، إذ كان التنظيم الإداري لها محكم و مقيد من أجل تسجيلها و الحفاظ عليها مما لا يؤدي إلى ضياعها. إذ يعتبر التنظيم الإداري لها مهم جدا من خلال كل هذه المعطيات التي يجب تنميتها عبر كل المراحل.

بالإضافة إلى ذلك ظهرت عدة مؤسسات خيرية كانت لها أوقاف متنوعة ساهمت بشكل كبير في ترقية أداء الأوقاف في أواخر العهد العثماني بواسطة تنظيم إداري محكم على مستوى كل مؤسسة يحمل طابعها الخاص ، و من بين هذه المؤسسات أذكر مايلي:

1-أوقاف الحرمين الشريفين: و هي من أقدم المؤسسات الخيرية آنذاك،أنشأت هذه المؤسسة الخيرية بغية تمكين الجزائريين من وقف الكثير من ممتلكاتهم داخل المدينة (الجزائر العاصمة) و خارجها، فقد كانت تقدم الإعانات لأهالي الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر أو المارّين بها (بعد التأكد من صحة انتسابهم للأماكن المقدسة)[1]، إذ تتكفل هذه المؤسسة بإرسال حصة من مداخيلها إلى فقراء الحرمين

[1]- عبد الهادي لهزيل،آليات حماية الأملاك الوقفية في التشريع الجزائري،مذكرة ماجيستير،تخصص الأحوال الشخصية،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة الوادي،2014-2015،ص22.

الشريفين في مطلع كل سنتين عن طريق مبعوث يسمى (شريف مكة) أو بواسطة (أمير ركب الحجاز)،حيث كانت ترسل باسم (الداي الجزائري) و تختم (بختم الحرمين الشريفين) كدلالة على وصولها كاملة[1].كما أوكل لمؤسسة أوقاف الحرميين الشريفين مهمة (حفظ الأمانات و الإنفاق على ثلاثة مساجد حنفية داخل مدينة الجزائر)، كل هذا كان سببا في جعلها في صدارة المؤسسات الخيرية من حيث عدد الأملاك التي تعود إليها أو الأعمال الخيرية التي كانت تقوم بها[2]، و بالنسبة للتنظيم الإداري لهذه المؤسسة فكان يتمثل في مجلس إداري يتكون في أربعة أشخاص أو أكثر و كان يرأسه وكيل يعينه الباش [3]،و كانت تشكل الأوقاف(4/3)ثلاث أرباع الأملاك الوقفية كاملة بعدد إجمالي يتراوح ما بين(1230 و1558 ملكية)[4]. حيث كان يقول "فيليب فلاييز" القنصل الفرنسي بالجزائر أواخر القرن الثامن عشر:"أن أوقاف الحرمين الشريفين واسعة الانتشار بمدينة الجزائر و سيأتي يوم الذي تستحوذ فيه مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين على جميع العقارات"[5].و هذا ما يبين دور هذه المؤسسة في انتشار الأوقاف.

إذ نظرا لمكانة الأماكن المقدسة (مكة المكرمة و المدينة المنورة) حضيت الأوقاف الموجهة إلى أهاليها باهتمام خاص جدا إذ كانت الأوقاف الموجهة لمؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين تشكل أغلب الأوقاف آنذاك و هو ما لا شك فيه خير دليل على

[1]– عبد الرحمان بوسعيد ، المرجع السابق،ص31.

[2] – طارق طراد ، علة مراد، مبررات الاهتمام بالاملاك الوقفية في الجزائر– من الاحتلال الى الاستقلال–،مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، العدد 27، ديسمبر 2016، ص160.

[3] – خير الدين بن مشرنن ، المرجع السابق، ص87.

[4]– للتفصيل أكثر أنظر: – نادية براهيمي المولودة اركام،الوقف و علاقته بنظام الأموال في القانون الجزائري،بحث ماجيستير في العقود و المسؤولية،معهد الحقوق و العلوم الادارية،بن عكنون(الجزائر)،،ص6–10.

– خير الدين بن مشرنن ، نفس المرجع ،ص87.

[5]– عبد الرحمان بوسعيد ، المرجع السابق،ص32.

احترام الجزائريين لهذه الأماكن. و هو ما حاز في نفوسهم بأن يحبسوا كل ممتلكاتهم لهذه المؤسسة.

2-"أوقاف مؤسسة سبل الخيرات: تعود تسميتها إلى أوقاف الأحناف بسبل الخيرات لتقوم بإدارة المساجد و الأوقاف الحنفية و تعد هذه المؤسسة من بين أعتق المؤسسات الوقفية في الجزائر إذ كانت تحتل المرتبة الثانية بعد مؤسسة الحرمين، يرجع تأسيسها إلى "شعبان خوجة" و هذا خلال سنة 999هـ-1590م، وكانت تشرف على ثمانية مساجد حنفية و هي(الجامع الجديد 1070هـ-1660م و هو المسجد الرئيسي لموظفي الدولة بني بإذن من الجيش الانكشاري و بأموال مؤسسة سبل الخيرات، جامع سفير940هـ-1535م وزاويته،جامع دار القاضي،مسجد كتشاوة1106هـ-1694م الذي قام باشا حسن بإعادة بنائه وتوسيعه سنة 1947[1]، جامع شعبان باشا، جامع حسين داي، مسجد علي خوجة الموجود بالقصبة1106هـ-1694م[2] وجامع الشبارليه المؤسس عام1201هـ الموافق لسنة1786-1787 وزاويته التي تحتوي على غرف مخصصة للطلبة الأتراك[3]) .و كان يسير هذه المؤسسة "إدارة مكونة من أحدا عشر11عضوا من بينهم مستشارين منتخبين وناظر أو وكيل أوقاف المؤسسة و كاتب ينظم عقود المؤسسة، و يعين الوكيل و الكاتب وجميعهم من بين أهل العلم، و يضاف إليهم شاوش(مستخدم) مكلف بالسهر على راحة مرتادي المؤسسة"[4].كما كانت تشرف على عدة مشاريع خيرية عامة،كإصلاح الطرقات، وإجراء القنوات للري، إعانة المنكوبين وذوي العاهات،

[1] – قامت السلطات الجزائرية بإعادة ترميمه خلال هذه السنوات ليصبح ذو حلة معمارية رائعة ينبع منها الثقافة العثمانية.

[2]– عبد الرحمان بوسعيد ، نفس المرجع،ص34.

[3]– نادية براهيمي المولودةّ أركام،المرجع السابق،ص11.

[4] – خير الدين بن مشرنن ، المرجع السابق، ص88.

تشييد المعاهد العلمية، شراء الكتب و لوازم طلبة العلم"[1].و حدد عدد أوقافها آنذاك331 حبسا منها119 ملكية عقارية212 فناء[2]. "كل هذا جعل من المؤسسة تخضع إلى أساليب ملتوية من أجل القضاء عليها نهائيا،مما أدى الى خضوعها للمراقبة الفرنسية و بالتالي إلى انخفاض أوقاف هذه المؤسسة إلى175وقفا و ظل الانخفاض تدريجيا إلى غاية1841 أينما تما إلغائها نهائيا"[3].و هنا يلاحظ بأن المستعمر كان يسعى بقوة إلى طمس كل ما يتعلق بالهوية الإسلامية و ما يخدم المجتمع تاريخيا ،ثقافيا، و اجتماعيا.

3-أوقاف المسجد الكبير: يعود بنائه إلى القرن 11م و تبلغ مساحته 2000م بدأ التحبيس به سنة1540م كانت أوقاف المسجد الأعظم في الجزائر تناهز (550) وقفا إلى غاية1841م[4].حيث لعب دورا هاما في أواخر العهد العثماني وبداية الإستدمار الفرنسي حيث كان المكان الذي يجتمع فيه من أجل الحث على التضحية و النضال لنصرة الوطن الغالي،كما كان دوره ثقافيا بتلقين الناس الكتابة و القراءة و العلوم الإسلامية، اذ كان يحتوي على مكتبة كبيرة بها كم هائل من الكتب في مختلف العلوم و المخطوطات، و من خلال عوائده بني طابقين بهم مجموعة من العرف لخدمة طلبة العلم و معلميه. و من الجانب الاجتماعي ساهم في إعانة الفقراء و المحتاجين و طلبة العلم... و بلغ عدد المساجد الموجودة بالجزائر106 مسجد منها14مسجد تابع للمذهب الحنفي و92 مسجد تابع للمذهب المالكي[5]، كانت تشتمل على المنازل و الحوانيت و الضيعات و غيرها، و يعود التصرف فيها للمفتي المالكي الذي يوكل أمر تسيير شؤونها إلى الوكيل العام الذي يعضده وكيلان،أما إدارته فكان يتولاها

1 -عبد الهادي لهزيل، المرجع السابق،ص23.
2- عبد الرحمان بوسعيد، المرجع السابق،ص34.
3- نادية براهيمي المولودة اركام، المرجع السابق،ص11.
4- عبد الرحمان بوسعيد، نفس المرجع ،ص37.
5- نادية براهيمي المولودة اركام، المرجع السابق،ص13.

ثلاثة عشر 13 وكيلا تحت إشراف المفتي المالكي مباشرة[1] ،و كانت تصرف عوائد أوقاف الجامع الأعظم على الأئمة و المدرسين و المؤذنين و القيمين، إضافة إلى أعمال الصيانة و سير الخدمات"[2].

- لم تبقى أوقاف المسجد الكبير على حالها،فألحقت سنة1843 بمصلحة أملاك الدولة(الدومين)[3]. و هو ما أصبح معمول به بتحديد إدارة للأوقاف مسماة بوزارة الأوقاف.

ما يلاحظ هنا بأنه من الرغم من اختلاف المذاهب إلا أنه أعطي للمفتي المالكي الحق في التصرف ،كما بنيت عدة مساجد تابعة للمذهب المالكي مما يدل على قوة الحكم العثماني في ترسيخ المعالم الدينية و التاريخية للجزائريين و عدم طمس ذلك على غرار المستدمر الفرنسي.

4-أوقاف مؤسسة بيت المال:

شكلت مؤسسة بيت المال أحد التقاليد العريقة للإدارة الإسلامية للأوقاف في الجزائر [4]،حيث كانت تشرف على الأحباس، وإعانة أبناء السبيل و اليتامى و الفقراء و الأسرى، و كانت تتصرف في الغنائم التي تعود للدولة حسب إرادة الداي التي تعود بالمنفعة العامة ، كما اهتمت بشؤون الخراج و حرصت على شراء العتاد، بالإضافة إلى أنها اضطلعت بمهمة إقامة المرافق العامة من طرق و جسور و تشييد أماكن العبادة من مساجد و زوايا[5].

[1] - خير الدين بن مشرنن، المرجع السابق، ص88.

2- رمضان قنفود، المنازعات المتعلقة بالمال الوقفي- في اطار القانون الوضعي-،دكتوراه، كلية الحقوق ،جامعة مولود معمري تيزي وزو،2015-2015، ص17.

3- نادية براهيمي المولودة اركام، نفس المرجع، ص13.

[4] - عبد الرحمان بوسعيد، المرجع السابق، ص39.

5- نادية براهيمي المولودة اركام، المرجع السابق، ص13.

أوكلت لمؤسسة بيت المال أيضا وظيفة التكفل بالأملاك الشاغرة التي لم يكن لها ورثة، حيث كانت تضعها تحت تصرف الخزينة العامة باعتبارها أملاك جماعة المسلمين (ملك عام) وهو المعلم الثاني لبداية تواجد هيئة تحمي الأوقاف و تشرف عليها، كما تولت تصفية التركات والحفاظ على ثروات الأموات من فقراء وأبناء السبيل و منح بعض الصدقات للمحتاجين ،و هذه المهام الأخيرة هي التي أصبحت تشتهر بها و تختص بها أواخر العهد العثماني.كان يشرف على هذه المؤسسة أمين يسمى "بيت المالجي"،و هي وظيفة رسمية كان يعين لها الباشا أحد القضاة ليساعده في مهامه إذ كانت له صلاحيات واسعة و استقلال حقي في إدارة بيت المال[1]. و ما يقابله الآن هو وكيل الأوقاف.

وأشرفت مؤسسة بيت المال أيضا على الأوقاف الأهلية التي توفّي عنها أصحابها بدون عقب، واستوجب إرجاعها إلى المؤسسات الدينية الموقوفة عليها ،وذلك حتى تتم الإجراءات المتعلقة بتنفيذ مضمون أحكام الوقف والعمل بوصية صاحب الوقف.
و تجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسة كانت تتمتع بالاستقلالية عن الإدارة العامة (البايلك)، و كانت مطالبة بدفع مساهمة شهرية تقدر بـ (700 فرنك) لخزينة الدولة، و تغطية نفقات الفقراء ،و التكفل بأجرة القاضي و العدول و بعض العلماء التابعين لبيت المال".[2]

و نظرا للمدخول الكبير لهذه المؤسسة ما كان على المعمر الفرنسي كذلك إلا محاولة تحطيمها فتدخل فيها بحجة تنظيمها من أجل خدمة مصالحها و بالتالي الاستيلاء على عوائدها[3].

[1] – عبد الرحمان بوسعيد، المرجع السابق،، ص40.
2 – طارق طراد و مراد علة، المرجع السابق، ص161.
3– نادية براهيمي المولودة اركام، المرجع السابق، ص14.

ما يلاحظ على هذه المؤسسة كذلك بأن دورها كان ديني و إداري بكونها تهتم حتى بتسيير أموال الدولة.كما ظهر من خلالها الطقم الإداري الذي يسير الأوقاف و حددت طبيعة الأوقاف كما هو حاليا بأوقاف عامة و خاصة.

5-أوقاف الأولياء المرابطين و الأشراف و أهل الأندلس:

ارتبط وجود المرابط بظهور التصوف الذي ظهر في شكل طرق صوفية في القرن9هـ-15م خاصة بعد بروز الطريقة القادرية، وهذا ما يبرز بأن التصوف في الجزائر ظهر قبل ظهور الدولة العثمانية في الجزائر. ونظرا للمكانة التي يتحلى بها المرابط في البلاد من احترام و طاعة ووقار اعتمد العثمانيون على سلطة المرابط أو الشيخ ليكون حكمهم للبلاد غير مباشر وإنما بواسطة أهلها أنفسهم و هذا عن طريق وضع التواصل بين الأهالي مستخدمين الزعماء و السلطة الروحية، ففي بعض المناطق كان الداي هو من يعين المرابط الذي يحكم مثل مدينة جيجل التي عين بها المرابط عن طريق مرسوم1682م[1].

لم يقتصر السكان آنذاك على تحبيس أملاكهم على المؤسسات الدينية فقط بل تعدى الأمر إلى توقيفها لأضرحة المرابطين الذي بلغ عددها19 ضريحا 18 منهم بالعاصمة حيث كانت الجزائر في العهد العثماني تضم أكبر عدد من الشرفاء و المرابطين و كان عدد الأسر الموجودة يترواح ما بين 200 إلى 300 أسرة و كانت هذه الأخيرة محترمة من بين جميع السكان و الحكام.و في هذه الفترة بنيت زاوية الأندلس[2].

[1] - بوسعيد عبد الرحمان، المرجع السابق،ص41-42..

2- نادية براهيمي المولودة اركام، المرجع السابق،ص16-17.

أنظر كذلك:

- خير الدين بن مشرنن، المرجع السابق، ص89.

و تأتي في مقدمة **أوقاف الأولياء** أوقاف سيدي عبد الرحمن الثعالبي و التي كانت تقدر في أواخر العهد العثماني بالجزائر بـ 82 وقفا مدخولها السنوي 6000 فرنك حينما كانت لا تتجاوز11وقفا بداية القرن12م.و كانت هذه الأوقاف تأتي من داخل الجزائر و خارجها فعلى سبيل المثال كانت تأتي من تونس حمولة زيت لفائدة الضريح.إذ كان يقسم مردود هذه الأوقاف كل يوم خميس بنسبة فرنك إلى ثلاثة فرنكات للفرد الواحد، و نظرا لعددها تطلب الأمر تشكيل إدارة لتسييرها مشكلة من شيخ الحضرة، وكيل،شاو، ثلاثة أئمة، وثلاثة حزابين و أربعة قراء[1].

أما **أوقاف الأشراف** فكانوا من الفئات المميزة في المجتمع و لهم أوقاف خاصة و ممن يتعاملون مع العثمانيين نظرا لمكانتهم إذ كانت لهم نقابة خاصة يشرف عليها نقيب الأشراف يتمتع بمكانة مرموقة لدى الدولة و المجتمع كما كان لأوقاف الأشراف وكيل خاص يتولى المهمة الإدارية.كانوا الأشراف يتكونون من مئتين200 إلى ثلاثة مئة300أسرة حضيت بتقدير العامة و رعاية الحكام حيث بنى لهم محمد بكداش باشا سنة1112هـ-1709م زاوية خاصة بهم و نصت وقفية لهم على أن لايقيم فيها سوى الشريف غير المتزوج و لا يتولى فيها الامامة و الخطبة و الدرس إلا الشريف و عرفت بزاوية الأشراف إذ أوقفت لصالحها عدة أوقاف[2].

"**أوقاف أهل الأندلس**: قامت هذه المؤسسة الوقفية بعد محنة الأندلسيين الذين نزحوا إلى المغرب العربي و استقروا في المدن الساحلية و ساهمو في الحرب ضد الاسبان، وترجع أولى عقود هذه المؤسسة حسب المؤرخ الفرنسي ديفوكس "Devoulx" إلى

[1] – بوسعيد عبد الرحمان ، المرجع السابق،ص42.
[2] – عبد الرحمان بوسعيد ، المرجع السابق،ص43.
– أنظر كذلك:– خير الدين بن مشرنن ، المرجع السابق، ص89.

سنة 980هـ/1572م[1]. إذ كان أغنياء الجالية الأندلسية يوقفون الأملاك على إخوانهم اللاجئين الفارين من جحيم الأندلس[2].

تعززت مؤسسة أوقاف الأندلسيين بعدها بتأسيس مركب ثقافي و تعليمي و ديني سمي بزاوية الأندلسيين، ثم تكاثرت مشاريعهم الخيرية حتى بلغت بالفرنك الذهبي 408072 في عام1837". [3]و شكل الأندلسيين جمعية أندلسية مكونة من ستة06أشخاص كلهم من المهاجرين الأندلسيين ، و عينوا وكيلا لذلك هو الشيخ (محمد الآبلي)إذ كانوا يتمتعون بمكانة خاصة في الجزائر خاصة لدى الأتراك حيث أن بعضهم كان يعين على أوقاف حنفية عثمانية مثل (حميدة الأندلسي) الذي كان عضو في لجنة ادارة سبل الخيرات و (سليمان الكبابطي) الذي عينه "خضر باشا" على أوقاف جامعة. و تتكون أوقاف هذه المؤسسة إلى صنفين أوقاف خاصة بهم توجد بالجزائر العاصمة و ضواحيها كانت تضم سنتي1809-1810م حسب ما ورد في سجلات البايلك35حانوتا و18دارا و 07بساتين،أما الصنف الثاني من أوقاف الأندلسيين فهي الأوقاف التي يشترك فيها فقراء الأندلس مع الحرمين الشريفين أو مع عامة الناس و منها35حانوتا و 26دارا إضافة لعدد من الأحواش و المخازن. و بلغ المردود المشترك بين أوقاف أهل الأندلس و الحرمين الشريفين عام1733م844ريالا و كان مردود هذه الأوقاف يخصص للإنفاق على المكلفين بالتعليم و الشعائر الدينية بالإضافة إلى تغطية حاجيات أبناء السبيل و الفقراء و المحتاجين[4].

[1] – رمضان قنفود، المرجع السابق، ص19.
[2] – خير الدين بن مشرنن، نفس المرجع، ص89.
3 رمضان قنفود، نفس المرجع ،ص19.
[4] – عبد الرحمان بوسعيد، المرجع السابق،ص45.

و بعد احتلال الجزائر من الاستعمار الفرنسي و نيته في تدميرها حقق مبتغاه إلى درجة كبيرة فوصل الأمر إلى اختفاء هذه المؤسسة بعد هدم زاوية الأندلس عام1841 من طرف المستدمر الفرنسي[1].

ما يلاحظ هنا بأن الجزائريين كانوا يحترمون أهل العلم و المشائخ و كبار القوم أي أولي الأمر منهم و هو ما عزز هذا النوع من الأوقاف و أعطى لها مكانة و احترام خاص من طرف كل الفئات.

6-أوقاف الثكنات و المرافق العامة:

سادت الجزائر الكثير من الاضطرابات الأمنية عبر الساحة الوطنية في أواخر العهد العثماني و هو ما دفع الكثير من الجزائريين إلى وقف أملاكهم من أجل إنشاء ثكنات للدفاع عن البلاد و تسييرها. و بذلك تم تشييد عدة أبراج و حصون للحماية من خلال الأوقاف المكتسبة، هذا من جهة و من جهة أخرى استفادت الطرقات، الآبار ،(السواقي،العيون)[2] بأوقاف لا تقل أهمية عن ما قدمه الجزائريون كأوقاف للثكنات و هذا ما كان يخدم المرافق العامة و يقلل الأعباء عليها[3].حيث كان عددها في أواخر العهد العثماني سبع ثكنات بالجزائر ترجع مداخيلها إلى الجيش المقيم بها و كانت تأوي ما بين (200و300رجل) في غرف صغيرة و(400و600)في غرف كبيرة ،كما كان الجنود يحصلون على أجورهم من الباشا و مداخيل الأوقاف تصرف

1- نادية براهيمي المولودة اركام،المرجع السابق،ص17.
2 -كانت تسير السواقي و الآبار عن طريق من سمي بقائد العيون أو خوجة العيون.
3- نادية براهيمي المولودة اركام،المرجع السابق،ص18.
-أنظر كذلك:
- خير الدين بن مشرنن ، المرجع السابق، ص89.

في أشياء ترفيهية مثل الهدايا التي يقدمها وكيل الأوقاف للجنود (الغرف الوقفية و قد سميت بأوقاف الجند كما سميت الثكنات بمؤسسة الأوجاق)[1].

من خلال كل ما سبق نصل بأن الدولة العثمانية وضعت عدة معالم للأوقاف في شتى المجالات و بشتى الطرق و بذلك عززت قيم فعل الخير في الجزائر كما كان معهود عليه الشعب الجزائري الخير بطبعه،و بذلك وضعت قيم عرفية لتسيير نظام الأوقاف من خلال تنظيم إداري مختلف الصور لسيرورة هذا النظام، سواء من حيث المسيرين أو الوثائق أو الهيئات المشرفة على الأوقاف و هو ما تطور عبر الزمن وصولا إلى حلته الحالية بإنشاء إدارة خاصة بالأوقاف و وضع تنظيمات و قوانين تحكمها إلى غاية صدور نص قانون خاص بالأوقاف و هو القانون91-10 ممارسا من طرف ممتلكي الأوقاف ومتابعا من طرف مديرية الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية.خصصت لها مصالح خاصة وموظفين خواص بهذا المجال.هذا و قد أخذت ببعض صور و أنماط الدولة العثمانية في طبيعة الأوقاف و نظام سيرورتها وهذا حفاظا على الموروث الثقافي العثماني من خلال ما تقوم به من ترميمات للمحافظة على ذلك النمط و إقرارا بما قدمته الدولة العثمانية آنذاك في مجال الأوقاف .إذ ما يخلص بأن إدارة الأوقاف في الجزائر في عهد الدولة العثمانية كان يأخذ عدة نماذج و صور،طبيعة تنظيمها الإداري قد تختلف على حسب الهيئة الواقفة عليه ،كما كان يكلف أشخاص تعطى لهم مسميات تنظيمية إدارية بتسيير و الإشراف على الأملاك الوقفية،إضافة إلى استعمال عدة نماذج من الوثائق و السندات لتسجيل الأوقاف و تنظيمها.و هو ما بقي عليه الحال لحد الآن من حيث طبيعة التنظيم الإداري المحكم لها.و لتكملة دراسة هذا الموضوع بعد هذه المرحلة سيتم التطرق لنظام الأوقاف في مرحلة الاستعمار الفرنسي و بعد الاستقلال وصولا إلى قانون الأوقاف91-10 في

[1] – عبد الرحمان بوسعيد، المرجع السابق،ص47.

أبحاث لاحقة محاولا تبيان أهميتها في المجال الاقتصادي و الاجتماعي. و من خلال كل ما سبق دراسته في هذا البحث أصل إلى النتائج التالية:

- ظهر نظام الوقف في الجزائر منذ القدم من خلال تشييد المساجد و تحبيس العقارات إضافة للعمل الخيري...
- عند امتداد الدولة العثمانية قامت بممارسة نظام الأوقاف في الجزائر من خلال ما ينص عليه المذهب الحنفي في هذا المجال من حيث تشجيعها إلا أنها احترمت المذهب المالكي و بنيت عدة مساجد ماليكة.
- أن الأوقاف في الجزائر تسارعت بصفة كبيرة أثناء الحكم العثماني.
- القيم الوطنية و المبادئ الاسلامية للجزائريين عجلت بنمو الأوقاف بكل الصور.
- أن المساجد و الزوايا و المدارس القرآنية هي من كانت تشرف على الأوقاف.بإدارة محكمة و قائمة بذاتها.
- تعتبر الأملاك الوقفية كنموذج حضاري و كموروث ثقافي قيم بقيت معالمه مجسدة إلى الآن خاصة في المجالات الدينية عن طريق المساجد و المدارس القرآنية.
- ان الجانب الديني،التنوع التنظيمي ،الإداري و كذا العرفي في تسيير نظام الأوقاف من طرف العثمانيين جعل منها مرجع و سندا أصبحت معالمه تسري إلى يومنا هذا.
- كانت الأوقاف تسير بواسطة هيئات إدارية مختلفة الصور حسب طبيعتها.كما كان يسرها أشخاص مكلفون بذلك و أعطيت لهم مسميات خاصة.
- الأملاك الوقفية كانت تسجل في وثائق و محفوظات خاصة (الوثائق الشرعية المتعلقة بالأملاك الوقفية ، ،سجلات بيت المال و دفاتر البايليك،ودائع بيت المال ...).
- طبيعة التنظيم الإداري للأملاك الوقفية أخذ عدة نماذج و صور في عهد الدولة العثمانية يسير عن طريق (إدارة أسلامية للأوقاف و مجلس إداري)كما تطور عبر المراحل ليصل الى حلته الحالية بوجود إدارة خاصة بالأوقاف تحت وزارة وصية بمصالح

مختلفة بعد ادراجه في مصلحة أملاك الدولة(الدومين) كما سبق ذكره.كما كان مسيرين مكلفين بتسيير هذا المجال و الإشراف عليه نذكر من بينهم (الوكيل ،مستشارين منتخبين ،ناظر،كاتب ينظم عقود المؤسسة ،شاوش(مستخدم)،الوكيل العام ،بيت المالجي،شيخ الحضرة،وكيل،شاوش،الأئمة،حزابين و قراء...

- المنظم الجزائري أخذ بصور التنظيم الإداري للأوقاف في العهد العثماني و ركزها في هيئة وصية واحدة.

- إن أهمية الأوقاف في الجانب الاجتماعي و الاقتصادي و حفاظا على الموروث الثقافي جعلت من المنظم و المشرع الجزائري يضع له هياكل و قوانين تنظمه و تحكمه بصدور قانون91-10 المتعلق بالأوقاف.

قائمة المراجع :

1- طراد طارق، علة مراد، **مبررات الاهتمام بالأملاك الوقفية في الجزائر– من الاحتلال إلى الاستقلال–**، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 27، ديسمبر 2016.

2- صالحي صالح، نوال بن عمارة، **الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة(عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، جامعة ورقلة، ديسمبر2014.

3- محمود أحمد مهدي، **نظام الوقف في التطبيق المعاصر(نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية)**، البنك الإسلامي للتنمية ،المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، الأمانة العامة للأوقاف (الكويت) ،جدة 1423هـ.

4- قنفود رمضان، **المنازعات المتعلقة بالمال الوقفي**- في إطار القانون الوضعي–، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق ،جامعة مولود معمري تيزي وزو،2015 -2016.

5- المولودة اركام نادية براهيمي، **الوقف و علاقته بنظام الأموال في القانون الجزائري**،بحث ماجيستير في الحقوق،تخصص العقود و المسؤولية، معهد الحقوق و العلوم الادارية، بن عكنون (الجزائر).

6- بن مشرنن خير الدين، **إدارة الوقف في القانون الجزائري**، مذكرة ماجيستر في الحقوق،تخصص قانون الإدارة المحلية، كلية الحقوق ،جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- ،2011-2012.

7- بوسعيد عبد الرحمن، **الأوقاف و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر**،مذكرة ماجيستير، تخصص الدين و المجتمع ،قسم علم الفلسفة،كلية العلوم الاجتماعية،جامعة وهران،2011-2012.

8- لهزيل عبد الهادي، **آليات حماية الأملاك الوقفية في التشريع الجزائري**،مذكرة ماجيستير في الحقوق، تخصص الأحوال الشخصية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الوادي، 2014-2015.

9- رباحي مصطفى، **الأوقاف الاباضية**، مذكرة ماجيستر، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر،2006-2007.